



توثقات : 6419 / 2022
التاريخ : 2022/05/31

نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم



دُوَّلَةُ قَطْرٍ
فِرَادَةُ الْعِدْلِ
الْأَدَارَةُ التَّوْثِيقِ

النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي
لشركة استثمار القابضة
شركة مساهمة عامة قطرية
وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥
المعدل بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١
وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٩

تمهيد

بموجب عقد تأسيس رقم ١٣٥٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ تكونت شركة مجموعة إستثمار القابضة شركة ذات مسؤولية محدودة قابضة وقيدت في السجل التجاري تحت رقم ٣٩١٢٧ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١١

وبتاريخ ٢٠١٢/٤/٤ وافق مجموع الشركاء على تحول الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة قابضة إلى شركة مساهمة قطرية قابضة.

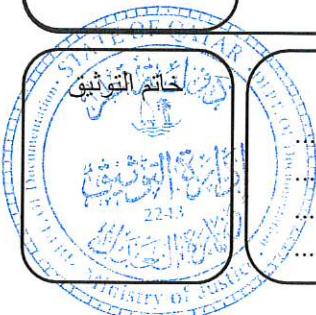
وبتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ صدر حكم من المحكمة الإبتدائية باعتماد تقرير الخبير الحسابي بعرض تقييم الشركة والمنتهي إلى أن صافي أصول وخصوم الشركة مبلغ ٩١٤,٠٨٦,٣٧٠ ريال قطري (تسعمائة وأربعة عشر مليوناً وستة وثمانون ألفاً وثلاثة وسبعين ريالاً قطرياً فقط).

وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠ وافق مجموع الشركاء على ناتج التقييم بموجب حكم المحكمة الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ والموقعة على تحول الشركة إلى شركة مساهمة قطرية قابضة برأس المال وقدره ٩١٤,٠٨٦,٣٧٠ ريال قطري (تسعمائة وأربعة عشر مليوناً وستة وثمانون ألفاً وثلاثة وسبعين ريالاً قطرياً فقط).

وبتاريخ ٢٠١٥/٧/٣٠ تم توثيق عقد تأسيس شركة مجموعة إستثمار القابضة برقم ٣٣٢١٤ كما وتم توثيق النظام الأساسي لشركة مجموعة إستثمار القابضة برقم ٣٣٦٧٨ تاريخ ٢٠١٥/٨/٣ ولم يتم قيد الشركة في السجل التجاري.

ولما كانت المادة الثانية من قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ قد نصت "على جميع المخاطبين بأحكام القانون المرفق توفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه".

الموثق



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10



نموذج ث/١

محضر توثيق رقم (.....)

وبناء على محضر جمعية عمومية للشركاء تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦ بتعديل نسب الشراكة وبطرح أسهم تمثل نسبة ٦٠% من أسهم كل من المؤسسين للأكتتاب العام.

وبناء على محضر جمعية عمومية للشركاء بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٧، وافق مجموع الشركاء على قيمة مجموعة استثمار القابضة النهائية بمبلغ ٨٣٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال قطري (ثمانمائة وثلاثون مليون ريال قطري) وبالتالي بطرح أسهم عددها ٤٩٨،٠٠٠،٠٠٠ سهم (تسعة وأربعون مليوناً وثمانمائة ألف سهم) قيمتها الإسمية ٤٩٨،٠٠٠،٠٠٠ (أربعمائة وثمانينية وتسعون مليون ريال قطري) تمثل ٦٠% من أسهم كل من المؤسسين للإكتتاب العام.

وبناء على النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي لشركة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق، والموثق برقم ٢٠١٦/٦١٨٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١٢/٧، والمعدلة المادة ٨ منه بموجب التعديل الأول والموثق برقم ٢٠١٦/٦٥٤٦٥ تاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢، كما والمعدلة المادة ٨ منه بموجب التعديل الثاني والموثق برقم ٢٠١٧/٩١٢ تاريخ ٢٠١٧/١٤.

وبناء على النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي لشركة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق، والموثق برقم ٤٨٩٤/٤٤٠١٨٢ تاریخ ١١/٩/٢٠١٨، والمعدل المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٤٨.

وبناء على النظام الأساسي المعدل للنظام الأساسي لشركة مجموعة استثمار القابضة ش.م.ع.ق، والموثق برقم ٢٠١٩/٢٠١٩٥٠٥/٣٠ تاريخ ٢٠١٩٥٠٥/٣٠ والمعدل للمادة ٥ من النظام الأساسي الموثق برقم ٢٠١٦/٦١٨٦٦ وللمادة ٢٧ المعدلة بموجب تعديل النظام الأساسي، الموثقة برقم ٢٠١٨/٤٤٨٩١.

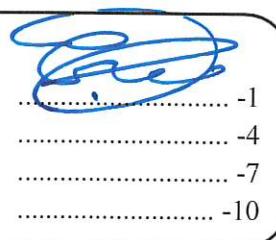
وبناء على توصية مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٢٢ وعطفاً على قرار الجمعية العامة الغير عادية الصادر بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٢ بالموافقة على تعديل المادة الأولى من النظام الأساسي.

وبناء على ما ذكر ، تمت اعادة صياغة النظام الأساسي لشركة استثمار القابضة ش.م.ع.ق كما يلى:

الموئل



..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)



الفصل الأول

تأسيس الشركة

مادة (١)

اسم الشركة: شركة استثمار القابضة ش.م.ع.ق في اللغة العربية واللغة الإنجليزية "Estithmar Holding Q.P.S.C"

مادة (٢)

غرض الشركة:

تهدف الشركة لتحقيق الأرباح من الفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة وخارجها، إضافة إلى المساهمة في تطوير بنية الدولة، وعلى الأخص:

١. المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها.
٢. تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، سواء داخل الدولة أو خارجها.
٣. تملك المنقولات والعقارات الالزمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
٤. توفير الدعم اللازم للشركات التابعة لها.
٥. إستثمار أموالها في الأسهم والسنادات والأوراق المالية.

مادة (٣)

المقر الرئيسي للشركة في مدينة: الدوحة بدولة قطر.

ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فرعاً أو مكاتب أو توكيلات في داخل أو في خارج دولة قطر.

مادة (٤)

مدة الشركة (سبعين) سنة تبدأ اعتباراً من تاريخ شهرها، ولا تكتسب الشركة الشخصية المعنوية إلا بعد شهرها وفقاً لأحكام المادة (٧٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م، ويحوز بهذه المدة بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

مادة (٥)

حدد رئيس المال المصدر بمبلغ ٣٧,٥٠٠ (ثلاثة مليارات واربعمائة وأربعة مليون سبعة وثلاثون ألف وخمسمائة ريال قطري) موزع

الموافق



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10

..... -1
..... -4
..... -7
..... -10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

على عدد ٣٤٠٣٧,٥٠٠ سهم (ثلاثة ميلارات واربعمائة وأربعة مليون وسبعة وثلاثون ألف وخمسين سهم) والقيمة الاسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، جميهاً أسهمها تقابل حصص عينية مقابل أموال غير نقدية أو حقوق مقومة.

مادة (٦)

اكتتب مؤسسو الشركة عند تأسيسها في رأس المال المصدر بأسمها عددها ٣٣٢,٠٠٠ سهم (ثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون سهم) قيمتها ٣٣٢,٠٠٠ ريال قطري (ثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون ريال قطري فقط) وهي عبارة عن حصص عينية. وقد دفع المؤسسون نسبة مئوية مقدارها ١٠٠٪ من القيمة الاسمية لكل أسهم الشركة المذكورة في المادة خمسة من هذا النظام، ثم قرر المؤسسون طرح أسهم عددها ٤٩٨,٠٠٠ سهم قيمتها الاسمية ٤٩٨,٠٠٠ ريال قطري (ثلاثمائة واثنان وثلاثون مليون سهم) وذلك بنسبة ٦٠٪ من أسهم كل من المؤسسين للإكتتاب العام. وقد عمدت الشركة الى طرح أسهمها للإكتتاب العام خلال ستين يوماً من تاريخ تأسيسها. وقد قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال وطرح أسهم جديدة يبلغ عددها ٢٥٧٤,٣٧,٥٠٠ سهم لدى الموافقة على الاستحواذ على شركة اليغانيسيا جروب ذ.م.م مقابل تملك شركة اليغانيسيا جروب ذ.م.م وشركاتها التابعة.

الفصل الثاني

الأسماء والمستندات

مادة (٧)

تكون الأسهم اسمية، ويكون السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم أشخاص متعددون ، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتعلقة بالسهم. ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.

ولا يجوز أن تصدر الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية، وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة إذا نص النظام الأساسي للشركة أو وافقت الجمعية العامة غير العادية على ذلك، وفي هذه الحالة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي القانوني.

مادة (٨)

تدفع قيمة الأسهم التي إكتتب بها المؤسسون كاملا، عند التأسيس، أما بالنسبة للأسماء المكتتب بها فيجب أن تسدد قيمتها نقدا، أو بالتقسيط كاملة خلال خمس سنوات من تاريخ نشر قرار التأسيس في الجريدة الرسمية، وإذا لم تسدد الأقساط وجب تخفيض رأس المال بما لا يخالف أحكام المادة (٦٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

مادة (٩)

تصدر الشركة قبل إدراج المساهمن في سجل المساهمين (بما في ذلك إذا كانت الأسهم غير مدفوعة أو إذا لم تصدر شهادات الأسهم عند الإكتتاب على الأسهم أو عند تحويلها) شهادات أو مستندات مؤقتة لأي شخص اكتتب بأسمها يثبت فيها اسمه وعدد الأسهم التي اكتتب بها

الموثق

الأطراف	
..... - 2 - 1
..... - 5 - 4
..... - 8 - 7
..... - 11 - 10
..... - 3	
..... - 6	
..... - 9	
..... - 12	

خاتم التوثيق



نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

والبالغ المدفوعة والأقساط الباقية كما يعتد بها من قبل الإدارة مناسباً. وتقوم هذه الشهادات مقام الأسهم العادية إلى أن يستبدل بها أسهم عند سداد جميع الأقساط.

مادة (١٠)

إذا تخلف المساهم عن الوفاء بالقسم المستحق من قيمة السهم في ميعاد الإستحقاق، جاز لمجلس الإدارة التنفيذ على السهم وذلك بالتبليغ على المساهم بدفع القسط المستحق بكتاب مسجل أو بآي وسيلة تفيد العلم توافق عليه الإدارة، فإذا لم يقم بالوفاء خلال ثلاثة أيام جاز للشركة أن تبيع السهم بالمزاد العلني أو في السوق المالي، وتسنوي الشركة من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق لها من الأقساط المتأخرة والمصاريف وترد الباقى لصاحب السهم، وإذا لم تكف حصيلة البيع للوفاء بهذه المبالغ، جاز للشركة أن ترجع بالباقي على المساهم فى أمواله الخاصة وتلغى الشركة السهم الذى حصل التنفيذ عليه وتعطى المشتري سهماً جديداً يحمل رقم السهم الملغى وتوشر في سجل الأسهم بوقوع البيع مع بيان اسم المالك الجديد، ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف حتى يوم البيع أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصاريف وفاتي التي أنفقها الشركة.

مادة (١١)

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين" يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنتهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم ، ولإدارة شؤون الشركات وهيئة قطر للأسوق المالية الإطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها . ويجب على الشركة فوراً في حال أصبحت الأسهم مدرجة في بورصة قطر أو في أي سوق مالي منظم آخر أن تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع المرخصة من هيئة قطر للأسوق المالية بهدف إدارة السجل ومتتابعة شؤون المساهمين وفقاً لقواعد وأنظمة ذلك السوق المالي المعنى، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل، ويجوز لكل مساهم الإطلاع على هذا السجل مجاناً، وكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل، وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر . وترسل نسخة من البيانات الواردة في السجل وكل تغيير يطرأ عليها إلى إدارة شؤون الشركات قبل أسبوعين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين .

مادة (١٢)

تتبع في شأن إدراج أسهم شركة المساهمة العامة في السوق المالي، الإجراءات والقواعد المنصوص عنها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات إدراج وتداول الأوراق المالية في الدولة، وبخاصة ما يتعلق منها بتسليم السجل المنصوص عليه في المادة السابقة إلى الجهة التي تحدها هذه القوانين والأنظمة والتعليمات.

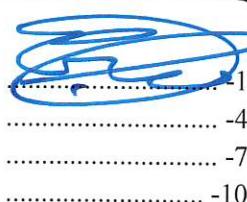
الموثق



خاتم التوثيق

الأطراف

..... -3 -2
..... -6 -5
..... -9 -8
..... -12 -11





نموذج ث ١/
محضر توثيق رقم (.....)

(المادة ١٣)

يكون إصدار وانتقال ملكية أسهم أو سندات القروض أو الصكوك أو السندات أو الأوراق المالية أو الأدوات الأخرى للشركة المدرجة وفقاً للضوابط والأنظمة المعمول بها لدى هيئة قطر للأسواق المالية /أو أي سوق أوراق مالية منظمة أخرى المدرجة به تلك الأسهم .
يجوز تحويل أي عدد كامل من الأسهم وبيعها ورهنها والتصرف بها بأي أسلوب وبدون قيود وفقاً للنظام الأساسي هذا.
يحق لكل شخص تم تسجيل اسمه في سجل المساهمين أن يحصل على شهادة بأسمه بناء على طلب خطى وبدون مقابل. يجب أن تصدر كل شهادة بموجب ختم (إما مختوماً أو مطبوعاً) وأن تبين فئة وعدد الأسهم التي تتعلق الشهادة بها ورقم تاريخ القرار الذي صرخ بتأسيس الشركة وقيمة إجمالي رأس المال الشركة الصادر وعدد الأسهم التي تم توزيع رأس المال عليها وعنوان ومدة الشركة. ويجوز لمجلس الإدارة أن يحدد القواعد المتعلقة بالصيغة ويجوز له إصدار شهادات (أو بديل عنها) وأن يعتمد على معطيات سجل المساهمين حصرياً كما يعتبره مناسباً. يحق لكل مساهم أن يحصل على نسخة من النظام الأساسي بناء على طلب خطى، كما يتم تقديم نسخ منها إلى الأطراف الأخرى المعنية وفقاً لتقدير مجلس الإدارة المطلق وعند دفع رسم معقول، كما يقرره مجلس الإدارة.
لا يسأل المساهم فيها إلا بقدر مسانته في رأس المال ولن تزيد مسؤوليته عن ذلك لن يتحمل المساهمون أية مسؤولية أخرى عن ديون الشركة والتزاماتها.

وفي جميع الأحوال يمتنع على الشركة قيد التصرف في الأسهم في الحالات التالية :

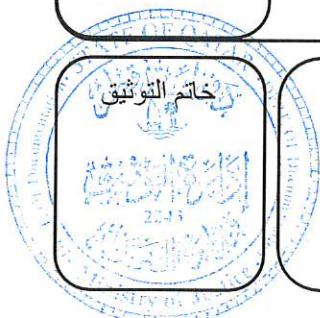
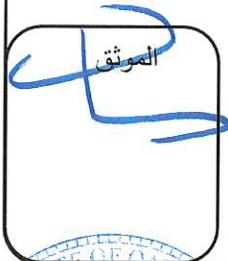
١. إذا كان هذا التصرف مخالفًا لاحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي للشركة .
٢. إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزة عليها بأمر من المحكمة أو مودعة كضمان لعضوية مجلس الإدارة.
٣. إذا كانت الأسهم مفقودة ولم يستخرج بدل فاقد لها.

(المادة ١٤)

يجوز رهن الأسهم، ويكون ذلك بتسليمها إلى الدائن المرتهن، ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك وفي حالة إدراج أسهم الشركة يجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى الجهة المودع لديها سجل المساهمين.

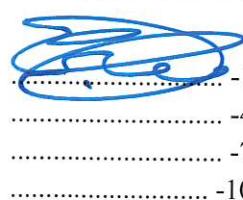
(المادة ١٥)

لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون متراكمة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويعتبر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم في سجل المساهمين المنصوص عليه في المادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية.



الأطراف

..... -3 -2	-1
..... -6 -5	-4
..... -9 -8	-7
..... -12 -11	-10





نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (١٦)

تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوز أسهمه أو الراهن.

ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق المساهمين في الجمعية العامة للشركة.

مادة (١٧)

لا يجوز للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة نهائياً.
ويجوز خلال فترة الحظر رهن هذه الأسهم أو نقل ملكيتها بالبيع من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر أو إلى الحكومة، أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير أو من تفليس المؤسس إلى الغير أو بموجب حكم قضائي نهائي.

مادة (١٨)

يجوز مساهمة غير القطريين في الشركة وذلك بعد إدراج الأسهم في بورصة قطر وبما لا يتجاوز (٤٩%) من إجمالي أسهم الشركة وذلك وفقاً لاحكام المادة (٣) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٩ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي.

مادة (١٩)

يجوز للشركة شراء أسهمها بقصد البيع وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها هيئة قطر للأأسواق المالية.

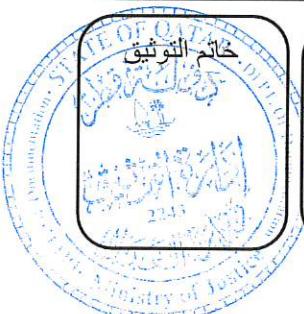
مادة (٢٠)

مع مراعاة أحكام المواد من (١٩٠ إلى ٢٠٠) من قانون الشركات التجارية، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة إدارة شؤون الشركات زيادة رأس مال الشركة، وبين القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة، وللجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار، بحيث لا يتجاوز سنة من تاريخ صدوره. ولا يجوز زيادة رأس مال الشركة إلا بعد دفع قيمة الأسهم كاملة.

وتتم زيادة رأس المال بإحدى الوسائل التالية :

- ١- إصدار أسهم جديدة .
- ٢- رسملة الاحتياطي أو جزء منه أو الأرباح .
- ٣- تحويل السندات إلى أسهم .
- ٤- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية أو حقوق مقومة .

الموثق



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10





نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٢١)

مع مراعاة أحكام المواد من (٢٠١ إلى ٤) من قانون الشركات التجارية لا يجوز تخفيض رأس المال إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، ويشترط الحصول على موافقة إدارة شؤون الشركات، وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

- زيادة رأس المال على حاجة الشركة.
- إذا منيت الشركة بخسائر.

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

- تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.
- تخفيض عدد الأسهم، بما يعادل الخسارة التي أصابت الشركة.
- شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.
- تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

مادة (٢٢)

مع مراعاة أحكام المواد من (١٦٩ إلى ١٨٠) من قانون الشركات التجارية يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر سندات قابلة للتداول سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحول إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار، ولجمعية العامة حق تفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار الإصدار وشروطه.

مادة (٢٣)

مع مراعاة أحكام المواد من (١٦٩ إلى ١٨٠) من قانون الشركات التجارية يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر صكوكاً قابلة للتداول، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تخضع لذات الشروط والأوضاع والأحكام المنصوص عليها في القانون، وبما لا يتعارض مع طبيعتها.

الفصل الثالث

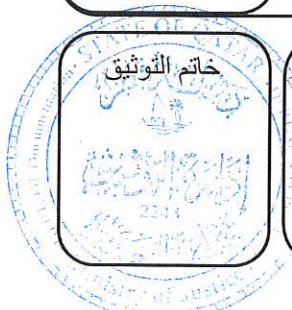
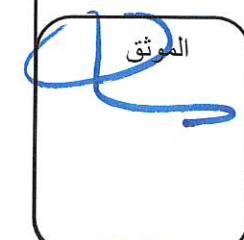
مجلس الإدارة

مادة (٢٤)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ١١ عضواً، تنتخبه الجمعية العامة العادية بطريق التصويت السري.

مادة (٢٥)

أ- يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً ويتمتع بقدر كافٍ من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة. ويتعين



الأطراف	الموثق
- 3
- 6
- 9
- 12
- 2
- 5
- 8
- 11
- 4
- 7
- 10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

عليه تخصيص الوقت الكافي للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.

ويشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي :

١. الا يقل عمره عن (٢١) واحد وعشرين عاماً وأن يكون متعمقاً بالأهلية الكاملة.

٢. الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (٤٠) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والمادتين (٣٣٤) و(٣٣٥) من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ باصدار قانون الشركات التجارية أو أن يكون من نوعاً من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب المادة (٣٥) فقرة (١٢) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ المشار اليه. أو أن يكون قضى بالفلاسه، مالم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣. أن يكون مساهمًا ومالكاً عند انتخابه أو خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من تاريخ انتخابه لعدد (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم من أسهم الشركة يتوجب عليه إيداعها خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية لدى جهة الإيداع أو أحد البنوك المعتمدة مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية وتم المصادقة على آخر ميزانية قام فيها العضو بأعماله.

وتخصص الاسهم المشار لها في الفقرة السابقة لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين وغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته. ويعفى العضو المستقيل من ذلك الشرط.

إذا افتقد العضو شرطاً من الشروط المنصوص عليها أعلاه والمحددة في المادة (٩٧) من قانون الشركات التجارية زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط.

بـ- باستثناء مجلس الإدارة الأول، تلتزم الشركة بأن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين ذوي الخبرة، ويفعّل هؤلاء من شرط تملك الاسهم المنصوص عليها في البند (٣) من المادة ٢٧ من هذا النظام الأساسي ، وعلى أن تكون أغلبية أعضاء المجلس غير متفرغين لادارة الشركة أو يتلقاون أجراً فيها. ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الاقليات، وأخر لتمثيل العاملين بالشركة وذلك كله وفقاً للمعايير المبينة بالمادة (١) من نظام حوكمة الشركات . وفي جميع الاحوال ، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو مجلس إدارة واحد أو أكثر في إصدار القرارات.

وفي جميع الاحوال، تلتزم الشركة بإرسال قائمة بأسماء وبيانات المرشحين لعضوية المجلس إلى هيئة قطر للأسواق المالية لاعتمادها قبل التاريخ المحدد لانتخابات المجلس بأسبوعين على الأقل مرفقاً بها السيرة الذاتية لكل مرشح، وصورة طبق الأصل من متطلبات الترشيح.

 الموافق	 خاتم التوثيق	 الأطراف
..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10



نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

ج- على المرشح لعضوية المجلس تقديم إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس.

ويلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

١. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس الا للضرورة وفي الوقت المناسب.
٢. إعلاء مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة.
٣. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للشركة، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسية، ومعايير العمل بها.
٤. مراقبة أداء الشركة في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنوية ونصف السنوية والربعية.
٥. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحكومة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقاً لهذا النظام.
٦. استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهلاتهم في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
٧. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للشركة، وتحقيق مطالب أصحابها بشكل متوازن وعادل.
٨. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم الشركة.
٩. الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

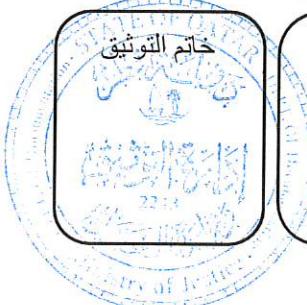
ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة الشركة فيما يتعلق بأية مسألة تخص الشركة.

مادة (٢٦)

ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات . غير أن مجلس الإدارة الأول المعين يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات .
ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة . وللعضو أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب والا كان مسؤولاً قبل الشركة .

مادة (٢٧)

تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة بالاقتراع السري وفقاً لنظام الحكومة الذي تضعه هيئة قطر للأأسواق المالية لا سيما الحق في التصويت التراكمي بحيث يمنحك كل مساهم قدرة تصويتية بعده الأسهم التي يملكها . ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمهما بين



الأطراف	-	-
..... - 2 - 1 - 1
..... - 5 - 4 - 4
..... - 8 - 7 - 7
..... - 11 - 10 - 10
..... - 3		
..... - 6		
..... - 9		
..... - 12		



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

من يختارهم من المرشحين دون وجود تكرار لهذه الاصوات. ولا يجوز أن يصوت السهم الواحد لأكثر من مرشح، ويكون التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الادارة وفق نظام الحكومة الذي تضعه هيئة قطر للأسوق المالية.

مادة (٢٨)

ينتخب مجلس الادارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة (ثلاث سنوات).

ويجوز أن ينتخب أعضاء مجلس الادارة بالاقتراع السري عضواً أو أكثر في مجلس الادارة لمنصب العضو المنتدب للشركة (العضو المنتدب) يكون لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسب قرار المجلس.

يقوم العضو المنتدب بإدارة وتوجيه وتشغيل أعمال الشركة مع مراعاة السياسات والتوجهات التي يقرها أعضاء مجلس الادارة من وقت لآخر طبقاً للنظام الأساسي وآية قرارات ذات صلة من مجلس الادارة. يحدد مجلس الادارة سلطة العضو المنتدب ويقرر أيضاً ما إذا كان يحق للعضو المنتدب التوقيع بالنيابة عن الشركة بمفرده أو مع أي شخص آخر. يلتزم العضو المنتدب بأن يقدم تقارير منتظمة إلى أعضاء مجلس الادارة لإيقاعهم مطلعين بالكامل على إدارة الشركة وأحوال شؤونها ويقدم لهم المعلومات والتقارير التي يطلبوها. يلتزم العضو المنتدب بإعداد الهيكل الاداري والتشغيلي للشركة لاعتماده من مجلس الادارة كما يطلبه مجلس الادارة.

مادة (٢٩)

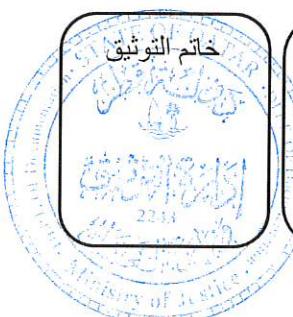
إذا خلا مقعد عضو مجلس الادارة شغله من كان حائزأً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفزوا ببعضوية مجلس الادارة ، فإذا قام به مانع شغله من كان يليه في الترتيب ، ويكملا العضو الجديد مدة سلفه فقط .

وفي حالة عدم وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقى من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن خمسة أعضاء. أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة بربع عدد مقاعد المجلس، أو أقل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء ، وجب على مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة للجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقى منها عن خمسة ، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة .

مادة (٣٠)

رئيس مجلس الادارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقييد بتوصياته. ويجوز له أن يفوض غيره من أعضاء مجلس الادارة أو أحد أعضاء الادارة التنفيذية العليا في بعض صلحياته، ويجب أن يكون التفويض محدد المدة والموضوع ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

الموثق



الأطراف - 1 - 4
..... - 2 - 5 - 7
..... - 8 - 11 - 10
..... - 3 - 6 - 9
..... - 9 - 12	

مادة (٣١)

١- يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه . وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (٢) اثنان من الأعضاء على الأقل وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل. ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر على جدول الأعمال . ولا يكون الاجتماع صحيحًا الا بحضور نصف الأعضاء على الأقل ، بشرط الا يقل عدد الحاضرين عن (٦) ستة أعضاء .

٢- يجب أن يعقد مجلس الادارة (٦) ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة . ويجوز لعضو مجلس الادارة أو عضو مجلس إدارة بديل المشاركة في اجتماع مجلس الادارة أو لجنة من لجان مجلس الادارة بواسطة وسائل المؤتمرات الهاتفية أو المؤتمرات المرئية أو معدات الاتصال المشابهة اذا كان جميع المشاركين قادرين على الاستماع والتحدث مع بعضهم طوال الاجتماع ويعتبر الشخص المشارك بتلك الطريقة حاضرًا في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت .

٣- لا يجوز أن تنتهي (٣) ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس . ويجوز للعضو الغائب أن ينوب عنه كتابة غيره من أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت. على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو.

٤- تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين . وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يمثله أو يقوم مقامه . وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع .

٥- يجوز لمجلس الادارة في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الادارة كتابة على تلك القرارات . على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس لتضميمها بمحضر اجتماعه .

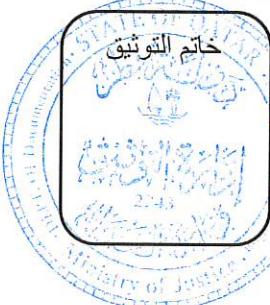
٦- تعتبر القرارات الخطية صالحة ونافذة لكافية الأغراض كأنه قرار تم اعتماده في اجتماع مجلس الادارة إذا تم تسليمها إلى كافة أعضاء مجلس الادارة واعتمد ووقع من قبل عدد من أعضاء مجلس الادارة يشكلون نصاباً قانونياً للجتماع (ويكونوا على الأقل نصف الأعضاء في مجلس الادارة) ، والذين يحق لهم في حينه استلام إشعار باجتماع مجلس الادارة . ويجوز أن يتكون القرار الخطى من عدة مستندات بنفس الشكل ويوضع على كل منها أحد أعضاء مجلس الادارة أو أكثر . لا يوجد ضرورة لأن يوقع عضو مجلس ادارة البديل على القرار الخطى اذا وقعه من عينه ولا يتطلب توقيع قرار من عضو مجلس إداره اذا كان بديله قد وقعه .

الموثق

الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10

خاتم التوثيق





نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٣٢)

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس، أو أربعة اجتماعات غير متتالية، دون عذر يقبله المجلس، اعتبر مستقلاً.

مادة (٣٣)

تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص، ويوقع هذه المحاضر كل من رئيس المجلس والعضو المنتدب، إن وجد، والعضو أو

الموظف الذي يتولى أعمال سكرتارية المجلس.

ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في السجل بصفة منتظمة عقب كل جلسة، وفي صفحات متتابعة.

مادة (٣٤)

مع مراعاة أحكام المواد (١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١) من قانون الشركات التجارية وباستثناء الأمور التي يتطلب النظام الأساسي أن يتم البت فيها من قبل المساهمين، يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصالحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة المبينة في المادة ٢ بشكل تام. يجوز مجلس الإدارة أن يفوض أي من صالحياته إلى أي فرد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو من أعضاء المجلس التنفيذي أو اللجان الفرعية أو من إدارة الشركة. ويمثل حق التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو أو الأعضاء المنتدبين، مجتمعين أو منفردين، وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ويجوز ل مجلس الإدارة أن يعين مديرًا للشركة أو أكثر وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية الالزمة في ادارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويتحقق النفع العام وتتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والمارسات غير القانونية أو التعسفية أو أية أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.

وعلى المجلس، بما لا يخالف أحكام القانون، أن يؤدي وظائفه ومهامه وأن يتحمل مسؤوليته وفقاً للآتي:

- ١- يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
- ٢- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
- ٣- يجب أن يحدد المجلس الصالحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصالحيات المفوضة.

الموثق

الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10

خاتم التوثيق





نموذج ث / 1

محضر توثيق رقم (.....)

- ٤- يجب على المجلس التأكيد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلاً عن تدريبهم إن لزم الأمر.
- ٥- يجب على المجلس التأكيد من إتاحة الشركة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
- ٦- لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاثة سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها، أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم إلا بإذن من الجمعية العامة، مالم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض الشركة.
- ٧- يجب على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا أن يُفصح للمجلس عن أية مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، تكون له في التعاملات والصفقات التي تتم لحساب الشركة، ويجب أن يشمل الإفصاح نوع وقيمة وتفاصيل تلك الصفقات والمعاملات وطبيعة ومدى المصلحة العائدة له وبيان المستفيدين منها.
- ٨- إذا كانت القيمة الإجمالية للتعاملات والصفقات المنصوص عليها في البند السابع السابق تساوي أو تزيد على (١٠٪) من القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلن عنها أهل، يجب الحصول على موافقة مُسبقة من الجمعية العامة بعد أن يتم تقييم تلك التعاملات والصفقات من قبل مدقق الحسابات، ويُقدّم تقرير مدقق الحسابات إلى الجمعية العامة على أن يتضمن نوع وتفاصيل تلك التعاملات والصفقات وقيمها وطبيعة ومدى المصلحة وصاحب المصلحة وبيان ما إذا كانت وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاري بحث، وتتجدد هذه الموافقة سنوياً إذا كانت تلك التعاملات والصفقات ذات طبيعة دورية.
- ٩- يمتنع على أي من ذوي المصلحة من المنصوص عليهم في البند (٧) من هذه المادة، حضور جلسات الجمعية العامة أو جلسات مجلس الإدارة التي يُناقش فيها الموضوع المتعلق به أو التصويت عليه.
- ١٠- في حالة مخالفة أي من الأشخاص المنصوص عليهم في البند (٧) من هذه المادة للأحكام الواردة فيها، يعزل من منصبه أو وظيفته في الشركة ولا يحق له الترشح لعضوية مجلس إدارة أية شركة أخرى أو تولي أي منصب أو وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا فيها، وذلك لمدة سنة من تاريخ صدور قرار العزل.
- ١١- مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يترتب كذلك على مخالفة أحكام هذه المادة جواز مطالبة المساهمين أمام المحكمة المختصة ببطلان الصفقات أو المعاملات وبالزام المخالف بالتعويض الذي تحدده المحكمة في حال عدم الإفصاح، كما تجوز لهم المطالبة بالتعويض نتيجة لسوء الإدارة أو مخالفة أعضاء المجلس لالتزاماتهم بغض النظر عن بطلان الصفقات أو المعاملات في حال كانت شروط الصفقات أو المعاملات غير عادلة أو تضرر بمصلحة المساهمين، وفي جميع الأحوال، يلزم المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحققت له من ذلك للشركة.

الموقّع

خاتم التوثيق

الأطراف

..... -3
..... -6
..... -9
..... -12

..... -2
..... -5
..... -8
..... -11

..... -1
..... -4
..... -7
..... -10



نموذج ث ١/
محضر توثيق رقم (.....)

- ١٢- يجوز للمساهمين الحائزين على ما لا يقل عن (٥٪) من رأس المال الشركة الاطلاع على الأوراق والمستندات المتعلقة بالصفقات أو المعاملات التي تسري عليها أحكام هذه المادة، والحصول على صور أو مستخرجات منها، وعلى مجلس الإدارة أن يمكنهم من الاطلاع على تلك الأوراق والمستندات أو الحصول على صور ومستخرجات منها، بحسب الأحوال.
- ١٣- تلتزم الشركة بالإفصاح للهيئة عن التعاملات والصفقات المشار إليها في البند (٨) من هذه المادة، وعن تفاصيل وطبيعة ومدى المصلحة العائدة للأشخاص المذكورين في البند (٧) من هذه المادة، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة لدى الهيئة.
- ١٤- يتولى المجلس جميع الصالحيات والسلطات الازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجاته في ممارسة بعض صلحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام. وتظل المسئولية النهائية عن الشركة على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو أشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

مادة (٣٥)

يجوز للجمعية العامة عزل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس المنتخبين بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة، أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به. وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على رئيس المجلس أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال عشرة أيام من تاريخ طلب العزل وإلا قامت إدارة شؤون الشركات بتوجيه الدعوة.

مادة (٣٦)

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد نسبة تلك المكافأة على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مادة (٣٧)

يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراقبي حسابات الشركة، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضية، والخطط المستقبلية للسنة القادمة. ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، الذي يجب انعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة.



الأطراف

..... -3 -2
..... -6 -5
..... -9 -8
..... -12 -11

..... -1
..... -4
..... -7
..... -10



نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٣٨)

يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بطريق الإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، والموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة إن وجد. ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل، كما يجب أن يشتمل على ملخص وافي عن جدول أعمال الجمعية، وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة السابقة مع تقرير مراقب الحسابات.

وترسل صورة من الإعلان إلى إدارة شؤون الشركات في ذات الوقت الذي يرسل فيه إلى الصحف.

مادة (٣٩)

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم قبل انعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بأسبوع على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:

١. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة، وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية، من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصارييف، وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت.
 ٢. المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.
 ٣. المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.
 ٤. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
 ٥. التعاملات والصفقات التي يكون فيها لأي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة وتتطلب إفصاحاً أو موافقة مُسبقة وفقاً لأحكام المادة (١٠٩) من قانون الشركات التجارية، بالإضافة إلى تفاصيل تلك التعاملات والصفقات
 ٦. المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفصيات الخاصة بكل مبلغ.
 ٧. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفاصيله.
 ٨. البدلات التي تصرف لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركة.
- وبالنسبة للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية، يجب أن يرفق بهذا الكشف تقرير من مدقق الحسابات يقرر فيه أن القروض النقدية أو الاعتمادات أو الضمادات التي تكون قد قدمتها أي منها لرئيس أو أعضاء مجلس إدارة خلال السنة المالية، قد تمت دون إخلال بأحكام المادة (١١٠) من قانون الشركات التجارية. ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

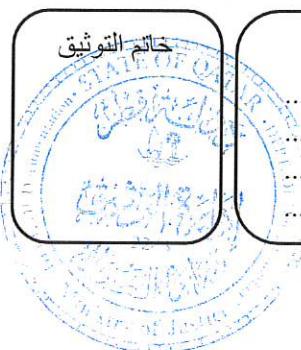
الموقـع

خاتم التوثيق

الأطـراف

..... - 1
..... - 4
..... - 7
..... - 10

..... - 2
..... - 5
..... - 8
..... - 11



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)



الفصل الرابع
الجمعية العامة

مادة (٤٠)

الجمعية العامة تمثل المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في الدوحة (المدينة الكائن بها مركز الشركة).

مادة (٤١)

على مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، إن وجد، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم.

ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بوحد وعشرين يوماً على الأقل، كما يجب أن يشتمل على أحكام المادة (١٢٨) من قانون الشركات التجارية، وعلى ملخص وافي عن جدول أعمال الجمعية، وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة السابقة، مع تقرير مدققي الحسابات.

وتحصل صورة من الإعلان إلى الإدارة في الوقت ذاته الذي يُرسل فيه إلى الصحف.

مادة (٤٢)

مع مراعاة أحكام المواد (١٢٤ ، ١٢٥) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ م تتعقد الجمعية العامة بدعة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة، وفي المكان والزمان اللذين يحددهما المجلس بعد موافقة إدارة شؤون الشركات، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الشهور الأربعية التالية ل نهاية السنة المالية للشركة ول مجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجة لذلك.

على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة لانعقاد متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات، فإذا لم يقدم المجلس بتوجيهه الدعوة خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب ، جاز لمراقب الحسابات توجيه الدعوة مباشرة بعد موافقة الادارة، ويجب على الادارة أن تبت في الطلب خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه.

ويتعين على المجلس كذلك دعوة الجمعية العامة لانعقاد متى طلب إليه ذلك مساهم أو مساهمون يملكون ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس المال ، ، وذلك خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، والا قامت الادارة بالموافقة على طلب هؤلاء المساهمين بتوجيهه الدعوة على نفقة الشركة خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الطلب، ويقتصر جدول الاعمال في هاتين الحالتين على موضوع الطلب.

الموثق

حاتم التوثيق

الأطراف

-1
-4
-7
-10

..... -3
..... -6
..... -9
..... -12

مادة (٤٣)

يجب على رئيس مجلس الإدارة نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملخصاً وافياً عن تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مراقي الحسابات في صحيفتين يوميتين محليتين تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد، وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل، وتقدم نسخة من هذه الوثائق إلى إدارة شؤون الشركات قبل النشر لتحديد آلية النشر وطريقته.

مادة (٤٤)

يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:

- ١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، وتقرير مراقب الحسابات، والتصديق عليهما.
- ٢- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليهما.
- ٣- مناقشة تقرير الحكومة واعتماده.
- ٤- النظر في مقترنات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها.
- ٥- النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم.
- ٦- عرض المناقصة بشأن تعين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهم.
- ٧- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.

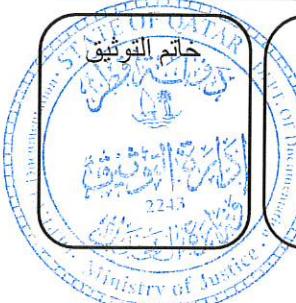
مادة (٤٥)

١. لكل مساهم حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأسمى الممثلة في الاجتماع.
٢. يمثل القصر والمحجور عليهم التأمين عليهم قانوناً.
٣. يجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل ممسوحاً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.
٤. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسمى الذي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥%) من أسهم رأس مال الشركة

ويحق للمساهمين في الجمعية العامة التالي:

١. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥%) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها قانون الشركات التجارية واللوائح في هذا الشأن.

الموثق



الأطـرف

..... - 1 - 4
..... - 2 - 5
..... - 3 - 8
..... - 6 - 11
..... - 9 - 10
..... - 12	



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

٢. الحق في طلب إدراج مسأله معينة في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشتها بالاجتماع إن لم يدرجها المجلس وقررت الجمعية ذلك.
٣. حق حضور اجتماعات الجمعية العامة، وإتاحة فرصة المشاركة الفعالة فيها والاشتراك في مداولاتها ومناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، وتيسير كل ما من شأنه العلم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وبالمسائل المدرجة بجدول الأعمال وبالقواعد التي تحكم المناقشات وتوجيه الأسئلة.
٤. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة، وتيسير كل ما من شأنه العلم بالقواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت.
٥. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار مصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن.

يجب اختيار أنساب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللشركة استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيراً لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة

وعلى الشركة تمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكّهم من اتخاذ قراراتهم، وكذلك تمكّهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، وعلمها الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهاءها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى هيئة قطر للأسوق المالية فور اعتماده.

يحظر التمييز بين المساهمين لأي سبب كما وتعامل الشركة صغار المساهمين والأقلية معاملة كبيرة للمواطنين في كل الأحوال لا سيما في حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس المال الشركة، بحيث لا يجوز إبرام الصفقات الكبرى التي من شأنها امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصرف (باستثناء إنشاء الضمادات) بأصول الشركة أو الأصول التي ستكتسبها الشركة أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل الشركة أو التي تتجاوز قيمتها الإجمالية (١٠٪) من القيمة الأقل بين القيمة السوقية للشركة أو قيمة صافي أصول الشركة وفقاً لآخر بيانات مالية معلن، إلا من خلال الإجراءات التالية:

١. أن يتم إتخاذ القرار بذلك من خلال جمعية عامة.
٢. أن يسبق هذه الصفقات إفصاح عن الاتفاق المزمع الدخول فيه.

إستيفاء موافقة الجهات الرقابية على الصفقة الكبرى وإتباع تعليمات الجهات الرسمية بما يحمي حقوق الأقلية.

مادة (٤٦)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٣٧) من قانون الشركات التجارية، تختص الجمعية العامة بوجه خاص بالأمور الآتية:

الموثق

خاتم التوثيق

الأطراف

-1
-4
-7
-10
-11
-8
-5
-6
-3



نموذج ث / ١

١. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للشركة، ويجب أن يتضمن التقرير شرحاً وافياً لبيان الإيرادات والمصروفات وبياناً تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها.
 ٢. مناقشة تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة.
 ٣. مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها، واعتماد الأرباح التي يجب توزيعها.
 ٤. مناقشة تقرير الحكومة واعتماده.
 ٥. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
 ٦. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد الأجر الذي يؤدي إليهم خلال السنة المالية التالية.
 ٧. بحث أي اقتراح آخر يدرج مجلس الإدارة في جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه، ولا يجوز للجمعية العامة المدالة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ومع ذلك يكون للجمعية حق المدالة في الواقع الخطير التي تكتشف أبناء المجتمع.
وإذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (5%) من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وجب على مجلس الإدارة إدراجها، والا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل في الاجتماع.

(٤٧) مادة

يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتمي إليه من بين أعضاء مجلس الإدارة، وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع، تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقرراً للجتماع. وإذا كانت الجمعية تبحث في أمر يتعلق برئيس الاجتماع وجب أن تخاتر الجمعية من بين المساهمين من يتولى الرئاسة.

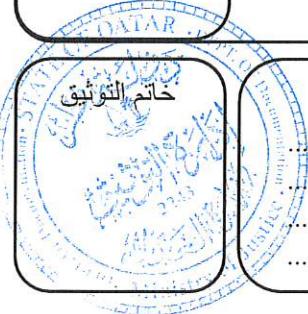
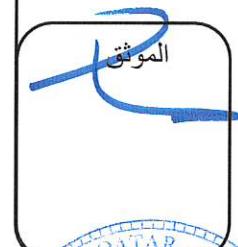
مادة (٤٨)

يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة ما يلى:

١. توجيه الدعوة إلى إدارة شؤون الشركات لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع.
 ٢. حضور عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يتتوفر النصاب في هذا الاجتماع وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول، وفقاً لأحكام المادة (١٢١) من قانون الشركات التجارية. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
 ٣. حضور مدقق حسابات الشركة.

وتصدر قرارات الجمعية العامة بنسبية بالأغلبية المطلقة للأصوات الممثلة في الاجتماع.

وتصدر قرارات الجمعية العامة بنسبة بالأغلبية المطلقة للأصوات الممثلة في الاجتماع.



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٤٩)

يكون لكل مساهم الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ويلتزم أعضاء المجلس بالإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر.
وللمسامح أن يحتكم إلى الجمعية العامة إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كاف، ويكون قرار الجمعية العامة واجب التنفيذ.
ويبطل أي شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك.

مادة (٥٠)

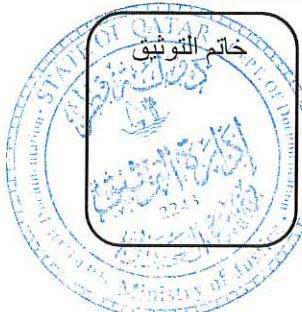
يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأية طريقة تقررها الجمعية العامة. ويجوز أن تكون مشاركة المساهم في مداولات الجمعية العامة، والتصويت فيها إلكترونياً، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة، وبالتنسيق مع الهيئة.
ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإبراء ذمهم من المسؤولية.
وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين في الاجتماع الذي صدرت فيه أو غائبين، وسواء كانوا موافقين أو مخالفين لها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها.

مادة (٥١)

يحرر محضر بجتماع الجمعية العامة، مرفقاً به بيان بأسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصلية أو بالإنابة، وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع، ويوقع المحضر رئيس الجمعية ومقرراها وjamico الأصوات ومرأقيو الحسابات، ويكون الموقعون على محضر الاجتماع مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

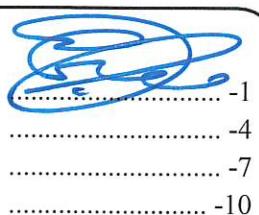
مادة (٥٢)

تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة في سجل خاص.
وتسرى على سجلات ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة الأحكام الخاصة بسجلات ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة الواردة في المادة (١٦) من قانون الشركات التجارية.
ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركة إلى إدارة شؤون الشركات خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ انعقادها وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى هيئة قطر للأأسواق المالية فور اعتماده.



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)



مادة (٥٣)

للجمعية العامة أن تقرر عزل أعضاء مجلس الإدارة أو المراقبين ورفع دعوى المسؤولية عليهم، ويكون قرارها صحيحاً متى وافق عليه المساهمون أو الشركاء الحائزين لنصف رأس المال بعد أن يستبعد منه منصب من ينطر في أمر عزله من أعضاء هذا المجلس. ولا يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المعزولين في مجلس الإدارة قبل انتهاء خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الخاص بعزلهم.

الفصل الخامس

الجمعية العامة غير العادية

مادة (٥٤)

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية:

١. تعديل عقد الشركة أو نظامها الأسامي.
 ٢. زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة.
 ٣. تمديد مدة الشركة.
 ٤. حل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها.
 ٥. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
- و يجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل.

ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أرباء المساهمين أو تغيير جنسيتها، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى، وبقع باطلاً كل قرار يقضي بغير ذلك.

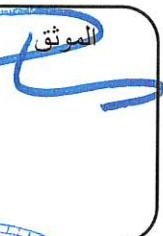
مادة (٥٥)

لا تجتمع الجمعية العامة غير العادية إلا بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل.

فإذا لم يقم المجلس بتوجيه الدعوة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، جاز للطلابين أن يتقدموا إلى إدارة شؤون الشركات لتوجيه الدعوة على نفقته الشركة.

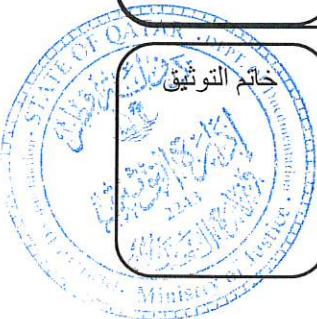
مادة (٥٦)

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون (٧٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل. فإذا لم يتتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية لاجتماع الأول.



الأطراف

..... -3 -2
..... -6 -5
..... -9 -8
..... -12 -11



-1
-4
-7
-10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

يعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون (٥٠٪) من رأس مال الشركة.

وإذا لم يتتوفر النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثة أيام من التاريخ المحدد للجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً أيًّا كان عدد الحاضرين.

إذا تعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن أي من المسائل المذكورة في البندين (٤)، (٥) من المادة (١٣٧) من قانون الشركات التجارية، فيشترط لصحة أي اجتماع حضور مساهمين يمثلون (٧٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل.

وعلى مجلس الإدارة أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي للشركة. وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بالأغلبية المطلقة للأسمى الممثلة في الاجتماع.

مادة (٥٧)

فيما لم يرد به نص تسرى على الجمعية العامة غير العادية ذات الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة. وتعتبر نصوص القانون متممة ومكملة لما يرد بشأنه نص في النظام الأساسي.

الفصل السادس مراقبة الحسابات

مادة (٥٨)

مع مراعاة أحكام المواد (١٤٣ ، ١٥١ ، ١٥٠) من قانون الشركات التجارية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعيينه الجمعية العامة لمدة سنة وتتولى تدبير أعماله، ويجوز لها إعادة تعيينه، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة، ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويشترط في مراقب الحسابات أن يكون اسمه مقيداً في سجل مراقبي الحسابات طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

مادة (٥٩)

يتولى مراقب الحسابات القيام بما يلي:

١. تدقيق حسابات الشركة وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية.
٢. فحص ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر.
٣. ملاحظة تطبيق قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة.
٤. فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
٥. التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الالتزامات المرتبة على الشركة وصحتها.



الأطراف	
..... -3	-2
..... -6	-5
..... -9	-8
..... -12	-11



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

٦. الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعيينات الصادرة عن الشركة.

٧. أي واجبات أخرى يتبعها مراقب الحسابات القيام بها بموجب قانون الشركات التجارية وقانون تنظيم مهنة مراقبة الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.
ويقدم مراقب الحسابات للجمعية العامة تقريراً كتابياً عن مهمته، وعليه أو من ينتدبه أن يتلو التقرير أمام الجمعية العامة، ويرسل مراقب الحسابات نسخة من هذا التقرير إلى إدارة شؤون الشركات.

مادة (٦٠)

يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات المشار إليه في المادة السابقة ما يلي:

١. أنه قد حصل على المعلومات والبيانات والإيضاحات التي رأها ضرورية لأداء عمله.
٢. أن الشركة تمسك حسابات وسجلات منتظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.
٣. أن إجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية في رأيه لتشكل أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.
٤. أن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه للجمعية العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.
٥. أن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية.
٦. بيان المخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للشركة التي وقعت خلال السنة محل التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي، وما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

مادة (٦١)

يكون مراقب الحسابات مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش المراقب وأن يستوضحه بما ورد في هذا التقرير.

الفصل السابع مالية الشركة

مادة (٦٢)

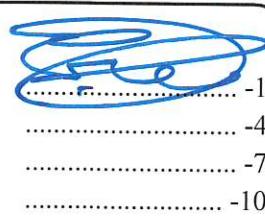
السنة المالية للشركة مدتها اثني عشر شهراً، تبدأ السنة المالية للشركة من (الأول من يناير) وتنتهي في (آخر ديسمبر) من كل سنة، على أن السنة المالية الأولى تبدأ من تاريخ (تأسيس الشركة) حتى نهاية ديسمبر من السنة التالية.

الموثق



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10





نموذج ث / ١

محضر توثيق رقم (.....)

المادة (٦٣)

يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي على مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء.

المادة (٦٤)

على الشركة نشر تقارير مالية نصف سنوية في الصحف المحلية اليومية التي تصدر باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد، لاطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مراقب الحسابات، ولا يجوز نشرها إلا بعد موافقة إدارة شؤون الشركات.

المادة (٦٥)

تقطع سنوياً نسبة (١٠٪) من صافي أرباح الشركة تخصص لتكون الاحتياطي القانوني. ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع، متى بلغ هذا الاحتياطي نصف رأس المال المدفوع.

ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، إلا ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع، فيجوز استعماله في توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى (٥٪)، وذلك في السنوات التي لا تتحقق فيها الشركة أرباحاً صافية تكفي لتوزيع هذه النسبة.

المادة (٦٦)

يجوز للجمعية العامة، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاحتياطي. ويستعمل الاحتياطي الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة.

المادة (٦٧)

تقطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، ويستعمل هذه الأموال لإصلاح أو شراء المواد والآلات اللازمة للشركة، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

المادة (٦٨)

يجب على الجمعية العامة أن تقرر اقتطاع جزء من الأرباح لواجهة الالتزامات المرتبطة على الشركة بموجب قوانين العمل.

مادة (٦٩)

تكون مدفوعات المساهمين بخصوص الاكتتاب في الأسهم وأية مدفوعات أخرى إلى الشركة بالريال القطري. تصرف كافة أرباح الأسهم والتوزيعات والمدفوعات الأخرى إلى المساهمين بالريال القطري.

يجوز لمجلس الإدارة أن يحدد مسبقاً أي تاريخ لتوزيع أرباح الأسهم أو تخصيص أسهم أو توزيعها أو إصدارها.

الموثق



الأطراف

..... -3 -2 -1
..... -6 -5 -4
..... -9 -8 -7
..... -12 -11 -10

نموذج ث/١
محضر توثيق رقم (.....)

يخصص ما تبقى من الارباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري لتوزيع الارباح على المساهمين أو تدويره جزئياً أو كلياً وفقاً لما يقرره مجلس الادارة وتوافق عليه الجمعية العامة.

يستحق المساهم حصته من الارباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى هيئة قطر للاسواق المالية والسوق المالي المدرجة فيها الاسهم. يخصص من الباقي ما لا يزيد عن (٥%) من الربح الصافي بعد استنزال الاستثمارات والاحتياطيات والربح الموزع وفقاً للفقرة السابقة. وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الادارة.

يوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية لالارباح أو برحيل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يخصص لانشاء مال احتياطي او مال للاستهلاك غير العاديين.

وتكون الأحقيـة في الحصول على الأرباح التي أقرت الجمعية العامة توزيعها سواء كانت نقدية أو أسهماً مجانية لمالكي الأسهم المسجلـين بسجل المساهمـين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقـاد الجمعـية العامة.

الفصل الثامن

انقضاء الشركة وتصفيةها

مادة (٧٠)

تحل الشركة لأحد الأسباب الآتية:

- ١- انقضاء المدة المحددة في عقد الشركة ونظمها الأساسي، ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة في أي منها.
- ٢- انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو استحالة تحقيقه.
- ٣- انتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً إلا إذا قامت الشركة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الانتقال بالتحول إلى نوع آخر من الشركات أو تمت زيادة عدد المساهمين إلى الحد الأدنى.
- ٤- هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها، بحيث يتذرع استثمار الباقي استثماراً مجدياً.
- ٥- صدور قرار من الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على حل الشركة قبل انتهاء مدتها.
- ٦- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- ٧- صدور حكم قضائي بحل الشركة أو إشهار إفلاسها.

مادة (٧١)

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال وجب على أعضاء مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة الغير عادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في نظامها.

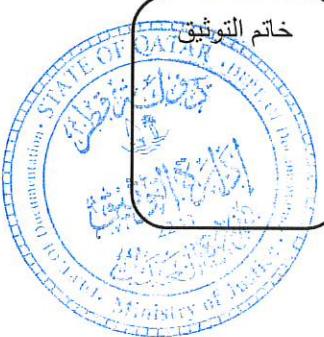
الموثق

خاتم التوثيق

الأطراف

-1 -2
-4 -5
-7 -8
-10 -11

..... -3
..... -6
..... -9
..... -12





نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

فإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية أو تعذر إصدار قرار في الموضوع جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.

مادة (٧٢)

إذا نقص عدد المساهمين في شركة المساهمة عن الحد الأدنى المطلوب جاز تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة يكون خلالها المساهمين المتبقين مسؤولين عن ديون الشركة في حدود موجوداتها.

وإذا انقضت سنة كاملة على انخفاض عدد المساهمين إلى ما دون الحد الأدنى، جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة.

مادة (٧٣)

تدخل الشركة بمجرد حلها تحت التصفية، وتحتفظ خلال مدة التصفية بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية، ويجب أن يضاف إلى اسم الشركة خلال هذه المدة عبارة (تحت التصفية) مكتوبة بطريقة واضحة.

مادة (٧٤)

وتتم تصفية الشركة وفقاً للأحكام الواردة بالم المواد من (٤ - ٣٢١) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

الفصل التاسع

أحكام ختامية

مادة (٧٥)

تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والاستحواذ عليها:

مع مراعاة أحكام المواد من (٢٧١ - ٢٨٩) حتى (٢٧١) يجوز تحول الشركة وإندماجها وتقسيمها والاستحواذ عليها وفقاً للأحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

مادة (٧٦)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم.

وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات، فإن هذه الدعوى تسقط بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالصادقة على تقرير مجلس الإدارة، ومع ذلك إذا كان الفعل المنسب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة، فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

الموافق

خاتم التوثيق

الأطراف

-3
-6
-9
-12

-2
-5
-8
-11

-1
-4
-7
-10



.....	-3	-2	-1
.....	-6	-5	-4
.....	-9	-8	-7
.....	-12	-11	-10



نموذج ث / ١
محضر توثيق رقم (.....)

وللإدارة شؤون الشركات ولكل مساهم مباشره بهذه الدعوى، يقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على إذن سابق من الجمعية العامة، أو على اتخاذ أي إجراء آخر.

مادة (٧٧)

فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام، تسري أحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ، وتعتبر جميع التعديلات التي طرأت على ذلك القانون بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معدلة له.

مادة (٧٨)

حرر هذا النظام من عدد (ستة) نسخ ، تسلم نسخة إلى كل من إدارة شؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة، ونسخة تحفظ بالشركة وقد تم تفويض رئيس مجلس الإدارة السيد محمد معتر محمد رسلان الخياط بموجب الجمعية العامة غير العادية لشركة استثمار القابضة ش.م.ع.ق المنعقدة بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٢ ، لتمثيل الشركة في التوقيع على النظام الأساسي الحاضر وتوثيقه وتسجيله والقيام بجميع الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

	شركة استثمار القابضة ش.م.ع.ق. ويمثلها في التوقيع رئيس مجلس الإدارة السيد محمد معتر محمد رسلان الخياط.
--	---

أنا الموقع أقر أنه في الساعة الدقيقة بتاريخ / / هـ
٢٠٢٢ / ٥ / ٣١ قد حضر أمامي الأشخاص الموقعون أعلاه وأبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه، فدققت فيه وفي أهلیتهم و هویتهم فلم أجده مانعاً قانونياً من توثيقه فلتلوته عليهم وأفهمتهم مضمونه فأقرروه ووقعوه أمامي. إن إدارة التوثيق غير مسؤولة عن محتويات هذا المحرر وعن الإلتزامات الناشئة عنه.

I, the signatory, admit that it is at.....o'clock..... minutes on..... / / AH, corresponding to / /AD, the above signatory persons came before me and presented the document asking for attesting it. I examined it and their qualification and identities and I did not find a legal prohibitory for attesting it. I read it upon them and explained its content for them and they accepted it and signed before me. The Attestation Department is neither responsible of the contents of this document nor of the obligations that arise out of it.

الموقّع

الأطراف	الرقم
..... -2 -1
..... -5 -4
..... -8 -7
..... -11 -10

خاتم التوثيق

Ministry of Justice